

Distr.: General  
5 March 2015  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون  
البند ٦٨ من جدول الأعمال  
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم  
لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم معلومات عن الأنشطة الرامية إلى تعزيز الثقافة السياسية  
والقانونية في أوزبكستان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق  
الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، في إطار البند ٦٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) مظفر مدراخيموف



الرجاء إعادة استعمال الورق

130315 120315 15-03463 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

تعزيز الثقافة السياسية والقانونية لشعب أوزبكستان

تعدّ الثقافة القانونية المتطورة متطلباً مسبقاً بالغ الأهمية لبناء دولة القانون الديمقراطية والمجتمع المدني المفتوح. فعن طريق تشجيع وتحقيق درجة مرتفعة من الوعي القانوني بين أفراد المجتمع، يُغرس في الناس احترام مبادئ الشرعية وتساوي الجميع أمام القانون ووجوب حماية حقوق الإنسان ومصالحه، وتتحقق فعالية القوانين.

وفي أوزبكستان، تم تعريف المهام الرئيسية اللازمة لمحو الأمية القانونية وتحقيق درجة عالية من الوعي القانوني بهدف إنشاء نظام شامل ودائم لتنمية الثقافة القانونية. وتشمل هذه المهام تحسين نظام التدريب والتعليم في المجال القانوني؛ وغرس احترام القانون والحقوق في جميع الأجهزة الحكومية والمسؤولين والمواطنين؛ وتحسين إلمام الجمهور بأبجديات القانون؛ وإعطاء المواطنين أدواراً فيما يتصل بالشؤون الاجتماعية والقانونية.

وأوزبكستان بصدد وضع آليات قانونية مصممة لتحقيق مستوى عالٍ من الثقافة القانونية على صعيد البلد بأكمله، وذلك بمشاركة نشطة من الأجهزة الحكومية والمؤسسات التعليمية والمراكز الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني.

وقد أُرسى الإطار القانوني ذو الصلة الذي يضم برنامجاً وطنياً لتحسين فهم المواطنين للقانون، وبرنامجاً وطنياً للتدريب المهني، وقوانين للتعليم وضمانات لحقوق الطفل وغير ذلك من الأنظمة.

ومن بؤر التركيز الرئيسية لنظام التعليم القانوني المساعدة على خلق جيل من الشباب الملتزم بالقانون والملمّ به. ويجري تنفيذ تدابير مؤسسية لتعريف الجمهور بالدستور الأوزبكي وغرس الوعي القانوني في الشباب وتشجيعهم على تأمل القوانين وفهمها. وعلى وجه التحديد، تم إعداد المتطلبات الواجب توافرها في المناهج الدراسية ذات الصلة؛ وتمت الموافقة على مجموعة من الدورات التدريبية عن دستور جمهورية أوزبكستان؛ ويجري نشر الكتب المدرسية والمواد التعليمية الملائمة للمرحلة السنوية لجميع المستويات التعليمية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب المعلمين الذين سيتولّون تقديم هذه الدورات.

وعلاوة على ذلك، يجري تدريجياً صقل التدابير المؤسسية الرامية إلى تحسين التدريب والتطوير المهني للعاملين في مجال القانون. وهناك تركيز خاص على إعادة تدريب المعلمين في هذا المجال وتوفير التدريب المستمر لهم، وتزويدهم بالمواد التوجيهية والتدريبية والتعليمية الملبية للمتطلبات والمعايير الراهنة.

وتتمثل مكوّنات النظام الحالي للتدريب الأساسي والمتقدم للعاملين في المجال القانوني في جامعة طشقند الحكومية؛ وأكاديمية وزارة الداخلية؛ وكليات الحقوق في مؤسسات التعليم العالي؛ والكليات المتخصصة؛ ومركز التدريب المتقدّم للمحامين التابع لوزارة العدل؛ ودورات متقدمة يوفّرها مكتب المدعي العام. ويمثل تخريج موظفين قانونيين مدربين يمتلكون المعرفة المطلوبة في هذا العصر أحد أهداف الإصلاح القضائي، وهو ما سيكفل حماية حقوق المواطنين ومصالحهم القانونية.

ولإضفاء مزيد من الاتساق والفعالية على الأنشطة المضطلع بها في هذا المضمار، تم إنشاء آلية لتنسيق جهود التوعية والتوجيه التي تضطلع بها الأجهزة الحكومية والمنظمات الأهلية في المجال القانوني. وبالتالي تحسّن العمل الذي تقوم به وزارة العدل منذ إنشاء المجلس المشترك بين الوكالات لتنسيق جهود التوعية والتوجيه التي تضطلع بها الأجهزة الحكومية في المجال القانوني.

وقد كان اعتماد المخطط السياسيّ لتوسيع نطاق الإصلاح الديمقراطي وتعزيز المجتمع المدني الذي اقترحه الرئيس إسلام كريموف، في جلسة مشتركة للبرلمان في عام ٢٠١٢، بمثابة خطوة هامة على طريق التطوير في هذا الميدان. ويشار في المخطط السياسيّ إلى ضرورة وضع برنامج شامل يحدد الوجهة للتدابير الهادفة إلى تحسين التعليم والتوجيه في أوزبكستان. وتحقيقاً لهذه الغاية، وُضعت صيغة معدلة للبرنامج الوطني لتحسين الثقافة القانونية في صفوف المواطنين. وروعت في عملية الصياغة الدروس المستفادة من الديمقراطيات المتقدمة التي لها خبرة في تنفيذ مختلف البرامج الهادفة إلى تحسين معرفة الجمهور بالقانون على الصعيد المحلي.

وإلى جانب المؤسسات التعليمية والأجهزة الحكومية ووكالات إنفاذ القانون، تقوم مؤسسات المجتمع المدني أيضاً بدور هام في تحسين الثقافة القانونية للشعب الأوزبكي. ويوجد في أوزبكستان حالياً عدد من منظمات المجتمع المحلي الكبيرة التي لديها شبكات واسعة من المكاتب المحلية المنتشرة في جميع أنحاء البلد والتي تنخرط في الجهود الرامية إلى تحسين الثقافة القانونية لدى فئات محددة (مثل الشباب والمرأة وروّاد الأعمال والعمّال، والقادة والنشطاء المنتمين إلى المنظمات غير الحكومية). ومن هذه المنظمات مجلس اتحاد النقابات العمالية،

واتحاد منظمات حماية المستهلك، وغرفة التجارة والصناعة، وحركة كامولوت الشبابية، ولجنة المرأة في أوزبكستان، والرابطة الوطنية للمنظمات غير الحكومية، والحركة الإيكولوجية في أوزبكستان.

ويتمثل مقصد مؤسسات المجتمع المدني في الاستفادة بصورة أكثر فعالية من مختلف أشكال التعليم والتدريب القانوني؛ وتقديم إسهام كبير في تكوين المشاركة الاجتماعية والقانونية للمواطنين؛ وغرس القناعات والمواقف الحياتية القوية في جيل الشباب لكي يحترم القيم الوطنية والعالمية.

وثمة دور مهم في هذا الصدد للمنظمات الشبابية التي تقوم بدور نشط في تعميق فهم الناس للقانون من سن مبكرة. ومن الأهداف الرئيسية للسياسة الوطنية لحقوق الطفل غرس الحس الوطني في الأطفال وتلقينهم مفاهيم المواطنة والتسامح وحب السلام، وإكسابهم وعياً بالقانون وفهماً له.

وكجزء من أنشطة توعية مختلف الفئات الديمغرافية والتواصل معها، تعمل المكاتب المحلية والإقليمية للأحزاب السياسية الأربعة هي الأخرى على تحسين الثقافة القانونية لدى الجمهور.

ويقوم الإعلام بدور نشط في معالجة المسائل المتصلة بالتعليم القانوني، وتحسين الثقافة القانونية لدى الشعب الأوزبكي، وتعريفه بالأحداث الاجتماعية والسياسية المهمة التي تستجد في أوزبكستان وحول العالم. وهناك خمس دوريات متخصصة ونحو ٤٠ جريدة تقاس أعداد قرائها بالآلاف تركّز على مسائل الحقوق والدعوة. وتعدّ مساعدة الجمهور على الاطلاع على التشريعات القائمة أحد الأنشطة الرئيسية للمراكز الاستشارية التي أنشأتها أجهزة الحكم الذاتي المدنية.

وتعمل مؤسسات المجتمع المدني أيضاً مع المؤسسات الحكومية، بما فيها أجهزة إنفاذ القوانين، على تحسين الثقافة السياسية والقانونية لدى الجمهور. ومن الأهداف الرئيسية لهذا التعاون زيادة إلمام الناس بالمسائل القانونية وتشجيعهم على القيام بأدوار فاعلة في القضايا الاجتماعية وقضايا العمل، وتوسيع نطاق معرفتهم بقوانين العمل وريادة الأعمال، فضلاً عن منع الجريمة.

وتعمل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية على توعية الجمهور بالقانون الدولي، وتوفير التوجيه للجمهور في مجال حماية حقوق الإنسان، وتنفيذ

خطط العمل الوطنية لتطبيق توصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة، وكل هذا يساعد على تهيئة الظروف المؤاتية لمزيد من تحسين الثقافة القانونية لدى الشعب الأوزبكي.

وفي الوقت الحالي، تعدّ الأبحاث التي تجرى في مجال علم الاجتماع لتناول مسائل الثقافة القانونية وموقف الجمهور حيال القانون وإلمام المواطنين بالقضايا القانونية من الوسائل الرئيسية للوقوف على الوضع الحقيقي للوعي بالقانون في المجتمع ككل ولفهم القانون لدى مختلف المجموعات الديمغرافية. فقد أجريت في عام ٢٠١٤ عدة دراسات في مجال علم الاجتماع بغية تحديد مستوى الوعي والفهم القانوني في مجموعات ديمغرافية معينة: الطلاب ورواد الأعمال ونشطاء المجتمع المدني.

وتشير نتائج البحوث إلى ازدياد فهم القانون والسياسة وازدياد الوعي المدني والمشاركة الاجتماعية. ومن بين الشباب الـ ٨١٦ الذين أجابوا على الاستقصاءات، أجاب ٩٥ في المائة بأنه "يجب احترام القانون دوماً"، وتبيّن أن ٨٧ في المائة مدركون لحقوقهم والتزاماتهم الدستورية. وعلاوة على ذلك، تبيّن أن ٨٥ في المائة من الشباب يعتقدون أنه من الممكن في حال انتهاك حقوقهم أن تأخذ العدالة مجراها وتردّ لهم حقوقهم، وذكر ٥٧ في المائة أنهم يلجأون إلى وكالات إنفاذ القانون لحماية حقوقهم ومصالحهم القانونية.

وتبيّن الممارسة الحالية في أوزبكستان أن النظام الهادف إلى غرس الوعي القانوني والثقافة القانونية في المواطنين قد أنشئ بالفعل، وأنه آخذ في التطوّر. ويشمل هذا النظام توفير التدريب على القانون لجيل الشباب، وتوفير التعليم المستمر للعاملين في المهن القانونية، ووضع آلية لتنسيق أنشطة الهيئات الحكومية.